

# تقرير حوكمة الشركة ٢٠١٧

صفحة ١٦

تؤمن مجموعة المستثمرين القطريين بأن الهدف الرئيسي لنظام حوكمة الشركات يتمثل في غرس مبادئ العدالة والشفافية والمسؤولية والمساءلة والنزاهة بين هؤلاء المنوطين بحوكمة الشركات وكذلك تمكينهم من إجراء تحقيقات داخلية.

صفحة ١٧

## نظرة عامة

أعدت مجموعة (شركة) المستثمرين القطريين (كيو آي جي) تقرير حوكمة الشركة بما يتماشى مع قانون حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسي بحسب القرار رقم (٥) من عام ٢٠١٦ (قانون حوكمة الشركات لهيئة قطر للأسواق المالية) الذي أصدرته هيئة قطر للأسواق المالية(كيو إف إم إيه).

ويؤمن مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية بأهمية الحوكمة الجيدة.

ويكتسب إطار حوكمة الشركات أهميته القصوى نظراً لأنه يُمكن دائماً من العمل بأخلاق وشفافية ومسؤولية في كل مرحلة بما يصب في مصلحة مساهميننا وأصحاب المصلحة.

تؤمن مجموعة المستثمرين القطريين بأن الهدف الرئيسي لنظام حوكمة الشركات يتمثل في غرس مبادئ العدالة والشفافية والمسؤولية والموضوعية والمساءلة والنزاهة بين هؤلاء المنوطين بحوكمة الشركات وكذلك تمكينهم من إجراء تحقيقات داخلية

ونؤمن كذلك بأن العنصر الحيوي للحوكمة الجيدة للشركات يتمثل في تحديد الأهداف.

وفي هذا الصدد، وضعت مجموعة المستثمرين القطريين أهدافاً واضحة قابلة للتحقيق يعرفها الجميع في المؤسسة ويلتزمون بتحقيقها، مما يزيد من احتمالات تلبية تلك الأهداف.

إن مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية حريصين على التيقن من أن عمليات مجموعة المستثمرين القطريين يحكمها نطاق شامل من السياسات والأطر.

إن مثل هذه السياسات وأطر العمل تحدد القواعد والمسؤوليات والمحاسبة لإدارة مجموعة المستثمرين القطريين (مجلس الإدارة ولجانه).

ومن هذا المنظور، فإن هذا التقرير يفسر كيفية التنظيم القيادي لمجموعة المستثمرين القطريين، وسبل اتخاذ القرارات.

وتوضح هذه التقارير كيف تأخذ مجموعة المستثمرين القطريين في اعتبارها أهمية وجود قواعد رئيسية معينة للحوكمة الجيدة تتضمن، على سبيل المثال لا الحصر، الإنصاف والمساواة بين المساهمين، وحماية حقوق الأقلية، إلخ.

وفي هذا السياق، فإن تقرير حوكمة الشركة السنوي يقدم أيضاً ذات شفافية لممارسات الحوكمة بمجموعة المستثمرين القطريين.

### ١- مجلس الإدارة

#### ١-١ مهام مجلس الإدارة

يدير مجلس الإدارة شؤون مجموعة المستثمرين القطريين بما يصب في مصلحة الشركة جنباً إلى جنب مع مصالح مساهميها.

ويمثل مجلس الإدارة كافة المساهمين، ويحرص على التيقن من حمايتهم من أية ممارسات\قرارات تؤثر عليهم.

مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين مسؤول كذلك عن إستراتيجية الأعمال الشاملة للشركة، والتأكد من أن أية قرارات للشركة تمتثل لأعلى مستويات الحوكمة الجيدة.

وفي هذا الصدد، يؤكد مجلس الإدارة على التزام الشركة بكافة القوانين واللوائح ذات الصلة، وكذلك النظام الأساسي والداخلي للشركة.

مجلس الإدارة مسؤول أيضاً عن حماية الشركة من أية ممارسات غير قانونية أو انتهاكات أو أفعال غير ملائمة.

وبالإضافة إلى قانون حوكمة الشركات لهيئة قطر للأسواق المالية، وكافة القوانين واللوائح المعمول بها، فإن ميثاق مجلس الإدارة يمثل أيضاً دليلاً استرشادياً عظيماً لأعضاء مجلس إدارة الشركة.

ويستهدف الميثاق جعل نظام الحوكمة للشركة أكثر شفافية، وقابلية للفهم، وأسهل وصولاً لكافة المساهمين.

وعلاوة على ذلك، فإن ميثاق مجلس الإدارة يدرج مسؤوليات ووظائف أعضاء مجلس الإدارة.

#### مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة

تتضمن مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة على سبيل المثال لا الحصر النقاط التالية:

لمطالعة ميثاق مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين اضغط على الرابط التالي: <http://www.qatariinvestors.com/>

• الموافقة على الخطة الإستراتيجية للشركة وأهدافها الرئيسية.

• وضع الإستراتيجية الشاملة للشركة، وخطط المشروعات الرئيسية، وسياسة إدارة المخاطر.

• تحديد أهداف الإداء، ورصد تنفيذها وكذلك الأداء العام للشركة.

• المراجعة والموافقة على الهياكل التنظيمية للشركة على أساس دوري من أجل التيقن من التوزيع المحكم للوظائف والمهام والمسؤوليات المتعلقة بالشركة، خاصة وحدات الرقابة الداخلية.

• وضع سياسة مكتوبة من شأنها أن تضبط تضارب المصالح وتدارك أية حالات تضارب بواسطة مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، والمساهمين. ويتضمن ذلك إساءة استخدام أصول ومرافق الشركة، وكذلك سوء الإدارة الناجم عن صفقات مع الأطراف ذات الصلة.

• وضع نظام الإفصاح الكامل بما يحقق العدالة والشفافية وتمنع تضارب المصالح واستغلال المعلومات الداخلية.

كما يتضمن ذلك النظام الأسس الواجب اتباعها عند التعامل في الأوراق المالية من قبل الأشخاص المطلعين وتحديد فترات حظر تداول هوالء في الأوراق المالية للشركة أو أي شركة من شركاتها التابعة، فضلاً عن إعداد قائمة بالأشخاص المطلعين وتحديثها وتزويد مجلس الإدارة بنسخة منها

• المراجعة السنوية لمدى فاعلية إجراءات التحكم الداخلي بالشركة.

• وضع سياسات وإجراءات تضمن امتثال الشركة للقوانين واللوائح، والتزامها بكشف المعلومات للمساهمين والدائنين وأصحاب المصلحة الآخرين.

• دعوة كافة المساهمين إلى حضور اجتماع الجمعية العمومية على نحو يتفق مع القانون.

الدعوة والإعلان ينبغي أن يتضمننا ملخصاً لأجندة الجمعية العامة.

ويجب أن تكون المناقشة والموافقة على تقرير الحوكمة أحد بنود الأجندة.

• تطوير آليات للتعامل والتعاون مع مقدمي الخدمات المالية، والمحللين الماليين، والتصنيفات الائتمانية وغيرهم، وكذلك مع الكيانات التي تحدد معايير ومؤشرات الأسواق المالية، من أجل تقديم خدماتهم لكافة المساهمين في الوقت المناسب، بنزاهة وشفافية.

• تنفيذ واجباتهم بطريقة تتسم بالمسؤولية، وحسن النية والعناية الواجبة، مع ضرورة أن تستند قراراتهم على معلومات كافية من الإدارة التنفيذية، أو أي مصدر آخر يعتد به.

#### ٢-١ اجتماعات مجلس الإدارة

وفقاً للمادة ١٤ من قانون حوكمة الشركات لهيئة قطر للأسواق المالية، يلتزم مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين بالدعوة إلى العدد المطلوب من الاجتماعات، وفقاً للجدول أدناه:

الجدير بالذكر أن الأساس الذي تستند عليه مجموعة المستثمرين القطريين في إحصاء عدد الاجتماعات المطلوب يبدأ من الاجتماع السنوي للجمعية العامة للسنة الحالية وينتهي عند نظيره في العام التالي.

اجتماعات مجلس الإدارة جرت هيكلتها على نحو يسمح بمناقشات مفتوحة وتسهيل مشاركة كافة الأعضاء.

مثل هذه المناقشات ترتبط بالإستراتيجية، والأداء التجاري والمالي وإدارة المخاطر التي تواجه الشركة.

ويتم دعم كافة بنود جدول الأعمال الموضوعية بملخصات شاملة تُوزَع على كل الأعضاء، مع إخطارهم بالشكل الملائم.

تمرير أي قرارات ينبغي أن يتم من خلال تصويت أغلبية الحضور أو ممثلين عنهم.

أي عضو لا يستطيع حضور اجتماع معين سيتم إطلاعه على كافة المعلومات المتعلقة بهذا الاجتماع، بالإضافة إلى إمكانية مناقشة القضايا التي أثيرت في الاجتماع مع رئيس مجلس الإدارة، وقد يعين عضو مجلس الإدارة وكلياً له لأغراض التصويت.

رقم اجتماع مجلس الإدارة	تاريخ الاجتماع	عددالحضور	عدد الغائبين	التصويت عبر وكيل	تاريخ إرسال الأجندة
٢٠١٧/٦٦	٢٠١٧/٤/٢٠	٥	٠	٠	٢٠١٧/٤/١١
٢٠١٧/٦٧	٢٠١٧/٦/٧	٥	٠	٠	٢٠١٧/٦/١
٢٠١٧/٦٨	٢٠١٧/٧/٢٥	٥	٠	٠	٢٠١٧/٧/٩
٢٠١٧/٦٩	٢٠١٧/٩/١٩	٥	٠	٠	٢٠١٧/٩/١٣
٢٠١٧/٧٠	٢٠١٧/١٠/١٦	٤	١	٠	٢٠١٧/١٠/١
٢٠١٧/٧١	٢٠١٧/١٢/١١	٥	٠	٠	٢٠١٧/١٢/٤
٢٠١٨/٧٢	٢٠١٨/١/٢٥	٥	٠	٠	٢٠١٨/١/١٠

#### ٣-١ تشكيل مجلس الإدارة

يتألف مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين من ثلاثة أعضاء مستقلين، وعضو غير تنفيذي، وعضو تنفيذي بما يتسق مع المادة ٣١ من قانون النظام الأساسي لمجموعة المستثمرين القطريين، والمادة

السادسة من قانون حوكمة الشركات الصادر من هيئة قطر للأسواق المالية.

ويمثل مجلس الإدارة للمادة ٣٢ من النظام الأساسي للشركة، وكذلك بالمادة الخامسة من قانون حوكمة الشركات لهيئة قطر للأسواق المالية.

تشكيل مجلس الإدارة يستهدف التيقن من عدم هيمنة أي عضو على سلطة إصدار القرارات.

ومنذ انعقاد اجتماع الجمعية العمومية في السابع من نوفمبر ٢٠١٦، يضم مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين أعضاء مستقلين، وفوض أعضاء مجلس الإدارة السابقين سلطتهم للجنة مستقلة تتلقى الترشيحات والسير الذاتية للمرشحين.

ورتبت هذه اللجنة إجراءات الانتخابات التي اختار فيها المساهمون أعضاء مجلس الإدارة الحاليين أثناء الجمعية العمومية.

عملية تسليم الصلاحيات والسلطات بين أعضاء مجلس

الجدول التالي يوضح التشكيل الحالي لمجموعة المستثمرين القطريين بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٧:

الاسم	الوظيفة	نسبة الملكية المباشرة %	تاريخ التعيين	لتمثيل	الحصة %	الحالة
سعادة السيد عبدالله بن ناصر المسند	رئيس مجلس الإدارة	٠,٠٨ %	٢٠١٦/١١/٧	المسند	٣٧,٥٥ %	تنفيذي
سعادة الشيخ حمد بن فيصل آل ثاني	نائب رئيس مجلس الإدارة		٢٠١٦/١١/٧	شركة الوكالات التجارية القطرية	٠,٧	غير تنفيذي
السيد عبد العزيز الخليفي	عضو مجلس إدارة مستقل		٢٠١٦/١١/٧			مستقل
الدكتور يعرب ريان	عضو مجلس إدارة مستقل		٢٠١٦/١١/٧			مستقل
الدكتور فادي مكي	عضو مجلس إدارة مستقل		٢٠١٦/١١/٧			مستقل

#### ٤-١ مكافآت مجلس الإدارة

وفقا لقانون حوكمة الشركات الذي أصدرته هيئة قطر للأسواق المالية، فإن الكشف عن مكافآت مجلس الإدارة سوف يفصح عنه في اجتماع الجمعية العمومية السنوي التالي.

وعلاوة على ذلك، فقد أسست مجموعة المستثمرين القطريين سياسة مكافآت توضح بالتفصيل كيفية تحديد وتخصيص مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.

#### ٥-١ مؤهلات مجلس الإدارة

ينبغي أن تنطبق على أعضاء مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين كافة المؤهلات والمهارات المطلوبة من أجل الوفاء بواجباتهم.

وتجري مجموعة المستثمرين القطريين تقييما لأداء أعضاء مجلس الإدارة على أساس سنوي.

إدارتنا السابقين واللجنة المستقلة أجريت من خلال تعليمات مكتوبة وواضحة طبقا للمادة ٥٣ من اللائحة السابقة لهيئة قطر للأسواق المالية (القانون السابق لحوكمة الشركات الصادر من هيئة قطر للأسواق المالية، بتاريخ ٢٧ يناير ٢٠٠٩).

وكجزء من شفافتنا مع المساهمين، نقوم بإجراء كشف شفاف يتعلق بانتخابات مجلس الإدارة، ونقدم للمساهمين كافة المعلومات المرتبطة بالمرشحين بما في ذلك السير الذاتية مع إخطارهم على نحو كافٍ.

ومن ثم، ووفقا للمادة ١١ من قانون حوكمة الشركات لهيئة قطر للأسواق المالية، فإن وظائف رئيس مجلس الإدارة تتضمن، على سبيل المثال لا الحصر، النقاط التالية (وظائف رئيس مجلس الإدارة مدرجة أيضا في ميثاق مجلس الإدارة):

#### • الموافقة على أجندة اجتماعات مجلس الإدارة

• تشجيع أعضاء مجلس الإدارة على المشاركة الفعالة في التعامل مع أمور المجلس، والتيقن من إنجاز أعضائه دوما لمهامهم بما يخدم مصلحة الشركة على النحو الأفضل.

• تزويد أعضاء مجلس الإدارة بكافة المعلومات\البيانات ذات الصلة من أجل اتخاذ القرارات والممارسات الضرورية بشكل صحيح؛

• توفير معلومات فعالة وشفافة عبر قناة تواصل مع المساهمين (المزيد من المعلومات يتم توفيرها تحت فصل «علاقة المستثمرين» الوارد بأسفل).

• استشارة أعضاء مجلس الإدارة فيما يتعلق بالإستراتيجية، وتطوير الأعمال وإدارة المخاطر التي تجابه الشركة.

• إبلاغ أعضاء مجلس الإدارة، بدون تأجيل، بالأحداث الهامة الضرورية التي تستلزم تقييم الوضع، وكذلك بالتطورات الخاصة بالإدارة.

• تمثيل الشركة في كافة الدعاوى القضائية الإيجابية والسلبية المنظورة أمام القضاء.

• مراقبة أداء الشركة لغرض تحقيق أهداف مجموعة المستثمرين القطريين.

• الإشراف على إدارة الشركة.

وعلى مدار العام، تيقن معاليه من امتثال الشركة وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية البارزين لكافة القوانين واللوائح ذات الصلة.

#### ٧-١ حظر الجمع بين المناصب

امتثالا لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، وللحفاظ على مستوى مرتفع من الحوكمة الجيدة، لا يستطيع رئيس مجلس الإدارة أن يتولى رئاسة أي لجنة أو يجمع بين منصبه وأي منصب تنفيذي آخر في الشركة.

تتوافق المجموعة مع الأحكام المنصوص عليها في المادة ٧ من قانون حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، استنادا إلى المادة ٩٨ من قانون الشركات) القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ (والمادة ٢ من قانون حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

أضف إلى ذلك، فإن أيًا من أعضاء مجلس الإدارة لا يستطيع أن يكون عضوا لمجالس إدارات أكثر من ٣ شركات تقع مقرها داخل قطر.

#### ٨-١ سكرتير مجلس الإدارة

في مجموعة المستثمرين القطريين، يؤدي سكرتير مجلس الإدارة عدد هائلا من المهام بهدف إدارة السجلات والوظائف الإدارية لمجلس الإدارة.

ويرسل سكرتير مجلس الإدارة دعوات لأعضاء المجلس في الإطار الزمني المناسب، مع إرفاقها بأجندة الاجتماعات.

كما يسجل السكرتير ويحتفظ بدفاتر اجتماعات مجلس الإدارة.

وينبغي أن تدرج تلك الدفاتر وتلقى الضوء على الأجندة المعدة سلفا لكل اجتماع لمجلس الإدارة، والقرارات التي تتخذ خلالها.

ويحتفظ سكرتير مجلس الإدارة بإقرارات أعضاء مجلس الإدارة الخاصة بعدم الجمع المحظور بين المناصب وفقا لما يقتضيه قانون حوكمة الشركات لهيئة قطر للأسواق المالية.

#### ٩-١ لجان مجلس الإدارة

من أجل الإدارة الفعالة لواجباتها، يفوض مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين بعضا من صلاحياته إلى لجانها.

وتتضمن هذه اللجان «لجنة المكافآت والترشيح» و«لجنة التدقيق».

ويتلقى مجلس الإدارة تقريرا سنويا من كل لجنة على حدة.

وتشارك اللجان مجلس الإدارة توصياتها.



## ٩-١- لجنة المكافآت والترشيح

حتى الآن، وعملاً بالمادة ١٩ من قانون حوكمة الشركات لهيئة قطر للأسواق المالية فإن الترشيح والمكافآت مندمجان في لجنة واحدة.

ولذلك، فإن هذه اللجنة مرتبطة بنطاقين مختلفين أحدهما المكافآت والأخر الترشيح.

وتساعد لجنة المكافآت والترشيح مجلس الإدارة على تحديد سياسة المكافآت بالشركة على أساس سنوي.

تلك السياسة تضع تعريفاً وتحدد إطاراً للمكافآت والحوافز لرئيس مجلس الإدارة وأعضاء المجلس، وأعضاء الإدارة التنفيذية البارزين والموظفين

وتحرص اللجنة على التيقن من أن المكافآت المخصصة لأعضاء مجلس الإدارة لا تتجاوز ٥ ٪ من صافي أرباح الشركة، وفقاً للمادة ٤٦ من النظام الأساسي لمجموعة المستثمرين القطريين، والمادة ١١٩ من قانون الشركات (القانون رقم ١١ لعام ٢٠١٥) والمادة ١٨ من قانون حوكمة الشركات لهيئة قطر للأسواق المالية.

اللجنة مسؤولة أيضاً عن ترشيح المديرين وكبار أعضاء الإدارة التنفيذية.

وتأخذ اللجنة في اعتبارها المهارات والمعلومات والخبرة وكذلك المؤهلات المهنية والفنية والأكاديمية والشخصية للمرشحين.

وتأسست اللجنة وفقاً للمادة ١٨ من قانون حوكمة الشركات لهيئة قطر للأسواق المالية، وتتألف من الأعضاء التالية:

الاسم	المنصب	نمط عضو مجلس الإدارة
سعادة الشيخ حمد بن فيصل آل ثاني	رئيس اللجنة	غير تنفيذي
الدكتور يعرب ريان	عضو	مستقل
الدكتور فادي مكي	عضو	مستقل

## ٩-٢ لجنة التدقيق

أسست لجنة التدقيق وفقاً للمادة ١٨ من قانون حوكمة الشركات لهيئة قطر للأسواق المالية.

ويرأس لجنة التدقيق بمجموعة المستثمرين القطريين عضو مجلس إدارة مستقل، وتتألف غالبيتها من أعضاء مستقلين.

مسؤوليات لجنة التدقيق تشمل على سبيل المثال لا الحصر:

• وضع إجراءات التعاقد مع وترشيح مدققين خارجيين والتأكد من استقلاليتهم أثناء تأدية عملهم.

• الإشراف على التحكم الداخلي للشركة، ومتابعة أعمال المدقق الخارجي، والتنسيق بينهما، والتأكد من الامتثال لأفضل المعايير الدولية.

• تنفيذ عملية الإشراف ومراجعة دقة وصحة البيانات المالية والتقارير السنوية والربع سنوية.

• مراجعة ضوابط وإدارة مخاطر النظامين المالي والداخلي.

وتضم لجنة التدقيق الأعضاء التالية :

الاسم	المنصب	نمط عضو مجلس الإدارة
السيد عبد العزيز الخليفي	رئيس اللجنة	مستقل
الدكتور يعرب ريان	عضو	مستقل
الدكتور فادي مكي	عضو	مستقل

اجتماعات لجنة التدقيق في العام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ جاءت كما يلي:

رقم الاجتماع	تاريخ الاجتماع	عدد الحضور	عدد الغائبين	التصويت بالوكالة
١	٢٠١٧/١/١٨	٣	.	-
٢	٢٠١٧/٤/١٧	٣	.	-
٣	٢٠١٧/٧/٢٤	٣	.	-
٤	٢٠١٧/١٠/١٥	٣	.	-
٥	٢٠١٧/١١/١٤	٢	١	-
٦	٢٠١٧/١٢/٢٦	٣	.	-

\*\* ملاحظة: رشح مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين السيد فيصل بن عبد الله المناع مديراً عاماً ومتحدثاً رسمياً باسم الشركة، على أن يتم تبليغ المساهمين بذلك أثناء اجتماع الجمعية العمومية السنوي.

## ٢- الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

## ١-٢ لجنة الرقابة الداخلية والامتثال

تستهدف حوكمة الشركة في مجموعة المستثمرين القطريين الحفاظ على حقوق المساهمين، وتوفير معاملة مساوية لكل منهم، وحماية مصالح الأقلية، والتركيز على كشف المعلومات والتأكد من شفافيته وكذلك تحديد الواجبات والمسؤوليات لأعضاء مجلس الإدارة.

ويحرص أعضاء مجلس الإدارة على التيقن من أن الإدارة تؤسس وتستمر في نظام رقابة داخلي وسياسات داخلية وإجراءات تتسم بالكفاءة من أجل حماية استثمارات المساهمين وأصول الشركة.

لجنة الرقابة الداخلية والامتثال تساعد أعضاء مجلس الإدارة في الإشراف على تنفيذ نظام الرقابة الداخلية للشركة. والسياسات الداخلية والإجراءات، وكذلك التعامل مع المخاطر التشغيلية التي قد تظهر خلال العمليات اليومية.

وفي ذات السياق، فإن مجلس الإدارة فوض لجنة الرقابة الداخلية والامتثال في المهام التالية:

• التأكد من أن كافة السياسات الداخلية تمتثل لقانون حوكمة الشركات لهيئة قطر للأسواق المالية، والقوانين والتنظيمات السارية، والنظام الأساسي واللوائح.

• مراجعة التقارير المتصلة بإدارة المخاطر داخل الشركة.

• تقييم كفاءة سياسات الشركة قياساً بالمعايير العامة لممارسات الحوكمة الجيدة.

هذه اللجنة مسؤولة أيضاً عن الآتي:

• الرقابة الداخلية والامتثال الشامل.

• التباحث في القضايا داخل نطاق الشركة.

• تقديم تدابير وقائية تتعلق بالرقابة الداخلية والامتثال.

• التعبير عن وجهات نظرها وتوصياتها لمجلس الإدارة.

اللجنة منوط بها المراجعة والبت في الموافقة على كافة السياسات والإجراءات الداخلية السارية على كافة الموظفين وكبار أعضاء اللجنة التنفيذية ومجلس الإدارة.

أية تغييرات\تعديلات تتعلق بهذه السياسات والإجراءات يجب أن تراعى في المقام الأول نظام التحكم الداخلي وينبغي أن تخضع لمصالح الشركة والموظفين والمساهمين على حد سواء.

وعلاوة على ذلك، فإن اللجنة منوطة بتقييم الطرق والإجراءات المرتبطة بنظام إدارة المخاطر الذي تنفذه الشركة.

## ٢-٢ إدارة المخاطر

وضع مجلس الإدارة أهداف الشركة بما تتماشى مع رؤية المؤسسة، والمهام، والإستراتيجيات.

سعيًا لتحقيق تلك الأهداف، تجابه الشركة أحداثاً وظروفاً ربما تهدد إنجاز تلك الأهداف.

ومن أجل تخفيف تلك المخاطر، ينبغي تصميم وتنفيذ نظام تحكم داخلي فعال.

ومن أجل تصميم نظام تحكم داخلي فعال وكفء، اعتمد مجلس الإدارة «إطار كوسو للرقابة الداخلية».

إطار كوسو للرقابة الداخلية يتكامل مع (معهد التدقيق الداخلي).

وأوصى معهد التدقيق الداخلي بنموذج «خط الدفاع الثلاثي» لتعيين المهام المحددة في الإطار.

ومن أجل الامتثال لمتطلبات سوق قطر للأسواق المالية، ويهدف تقييم هذه الرقابة، أسست مجموعة المستثمرين القطريين وحدات مستقلة لتعريف وتقييم وتقرير المخاطر التي قد تؤثر على كفاءة وفعالية الشركة.

وأُسست مجموعة المستثمرين القطريين وحدة لإدارة المخاطر وكذلك قسما للتدقيق الداخلي يتمتع كل منهما بالاستقلال، من أجل العمل كخط ثانٍ وثالث في الخطوط الدفاعية الثلاثة.

ومن المقرر أن ينسق قسم إدارة المخاطر مع وحدات الكيان كي يصبح قادرا على تعريف وتقييم أية مخاطر تواجهها الشركة.

وبالمقابل، يقوم قسم المراجعة الداخلية بتقييم الرقابة الداخلية للشركة بجانب إجراءات إدارة المخاطر.

واعتمد قسم إدارة المخاطر إطار كوسو المتكامل لإدارة المخاطر للوفاء بأهداف الشركة فيما يتعلق بإدارة المخاطر.

وتمثل إدارة المخاطر محورا مركزيا للإدارة الإستراتيجية لمجموعة المستثمرين القطريين، حيث توفر عملية منهجية لتعريف المخاطر المرتبطة بالأنشطة الجديدة والراهنة.

وترتبط هذه العملية بتصنيف وتقييم كل خطر على حدة، وتطبيق الرقابة الإدارية لتخفيف الخطر، استنادا على الحكم بالتأثير المحتمل له، مع تقييم احتمالية حدوثه مجددا.

الرقابة الداخلية لإدارة المخاطر سوف يخضع للتدقيق من خلال مراجعة داخلية وخارجية، لكن ذلك يقتصر تأثيره فقط على الحد من عواقب الحوادث اعتمادا على التأثير والاحتمالات، لكن الخطر نفسه لن يتم القضاء عليه.

إدارة المخاطر عملية مستمرة ترتبط بتعريف مكمّن الخطورة، وتقييمه، وتحديد المقدمات لإدارته، مع الأخذ في الاعتبار المخاطر المتبقية بعد تنفيذ آليات الرقابة.

## ٢-٣ التدقيق الداخلي

يقدم قسم التدقيق الداخلي لمجموعة المستثمرين القطريين تقاريره مباشرة إلى لجنة التدقيق.

وينفذ قسم التدقيق الداخلي نشاطا مستقلا، ويلعب دورا تأكيديا واستشاريا رئيسيا داخل الشركة في سبيل تحسين مستوى عملياتها.

ويستهدف هذا القسم إضافة قيمة وتحسين الهيكل من خلال مساعدة مجموعة المستثمرين القطريين على تحقيق أهدافها عبر طريقة منهجية ومنظمة لتحسين كفاءة إدارة المخاطر وعمليات الرقابة والحوكمة.

وفي هذا السياق، يوفر قسم التدقيق تقييما داخليا، واستشارات موضوعية ومستقلة.

قسم التدقيق الداخلي منوط بالتأكد من تحديد المخاطر التي قد تواجهها الشركة وتوفير توصيات للتمكّن من إدارة أفضل للأعمال.

ويتمتع قسم التدقيق الداخلي بالاستقلالية، ويقدم تقاريره بموضوعية بشأن أي وظائف دون أن يتعرض لضغوط من الإدارة.

أضف إلى ذلك، فإن قسم التدقيق مسؤول عن وظائف محددة، تتضمن على سبيل المثال لا الحصر:

- مراجعة إجراءات الرقابة والإشراف التي تتعلق بالشؤون المالية والاستثمارات وإدارة المخاطر.
- مراجعة تطوير عوامل المخاطر على الشركة، ومدى فاعلية وملاءمة الأنظمة المؤسسية داخل الشركة من أجل مواجهة أية تغييرات جذرية أو غير متوقعة في السوق.
- تقييم أية مخاطر واجهت مجموعة المستثمرين القطريين، أو أي مخاطر محتملة قد تجابهها.
- معالجة أية اقتراحات وتوصيات من أجل تخفيف مثل هذه المخاطر.

## ٢-٤ التدقيق الخارجي

وفقا للمادة ٢٣ من قانون حوكمة الشركات، وبعد مراجعة كافة العروض من المدققين الخارجيين المدرجين مع هيئة قطر للأسواق المالية، تقدم لجنة التدقيق بمجموعة المستثمرين القطريين توصياتها لمجلس الإدارة.

واستنادا على توصيات مجلس الإدارة، تم تعيين «ديلويت آند توش» لتنفيذ عملية التدقيق الخارجي أثناء الاجتماع السنوي للجمعية العمومية الذي عقد في ٢٢ فبراير ٢٠١٧.

فترة تعيين مدققينا الخارجيين لا تتجاوز ٥ أعوام وفقا للمادة ٢٣ من قانون حوكمة الشركات لهيئة قطر للأسواق المالية.

ويلعب المدققون الخارجيون بمجموعة المستثمرين القطريين دورا أساسيا في الشركة.

ومن ثم، يقدم المدققون الخارجيون تأكيدا معقولا من أن البيانات المالية تعبر بشكل عادل عن الوضع المالي وأداء الشركة.

ولفعل هذا، يجري المدققون الخارجيون المراجعة على نحو مستقل عن الشركة.

ويمنح ذلك الثقة في المعلومات المحاسبية للشركة ويحسن من قدرة مجموعة المستثمرين القطريين على جذب المستثمرين.

ومن خلال إجراء مراجعة، يعبر المدققون الخارجيون عن وجهة نظرهم فيما إذا كانت البيانات المالية للشركة تم تقديمها على نحو عادل في كافة الجوانب المادية.

المدققون الخارجيون يوفرون معلومات أعضاء مجلس الإدارة تتعلق بأي مخاطر تتعرض لها مجموعة المستثمرين القطريين، وأية انتهاكات محددة.

وفي حالة اكتشاف أية انتهاكات، يقوم المدققون على الفوز بإخطار الجهات المعنية مثل هيئة قطر للأسواق المالية.

## ٣- حماية المساهمين وأصحاب المصلحة

### ٣-١ الشفافية والحماية من تضارب المصالح

يتم التعامل مع الشفافية والحماية من تضارب المصالح باعتبارهما عنصرين رئيسيين في إطار حوكمة الشركة لمجموعة المستثمرين القطريين.

وعند اندماج هذين المبدأين، فإنهما يؤديان إلى حماية أفضل للمستثمرين وأصحاب المصلحة على حد سواء.

وأُسست الشركة سياسة أخلاقية ضد تضارب المصالح.

هذه السياسة تتيقن من التزام الشركة الدائم بتنفيذ الأعمال بطريقة عادلة وشريفة وسليمة، وتساعد في تأكيد خدمة المصالح طويلة المدى للمساهمين وأصحاب المصلحة.

وتتوقع مجموعة المستثمرين القطريين ولاء مطلقا من موظفيها وأعضاء الإدارة التنفيذية.

ولذلك، لا ينبغي أن يرتبطوا بأية ممارسات قد تتضارب مع مصالح أعمال الشركة، مما قد يؤثر سلبا على سمعتها، أو تلك التي قد تتداخل مع الوفاء بالتزاماتهم.

وطورت مجموعة المستثمرين القطريين أيضا سياسة المكاشفة يتم بموجبها الكشف للسلطات المعنية عن أي أعمال تجارية ينفذها موظفو وأعضاء الإدارة التنفيذية، وأقاربهم أو أي أطراف داخلية.

### ٣-٢ علاقات المستثمرين

أنشئ قسم علاقات المستثمرين من أجل تلبية احتياجات ومتطلبات المساهمين والمستثمرين في الوقت المناسب.

قسم علاقات المستثمرين منوط بتوفير معلومات في الوقت المحدد وتواصل فعال بين الشركة والمساهمين.

وتولي مجموعة المستثمرين القطريين أهمية هائلة لقسم علاقات الاستثمار لا سيما وأنه يساعد في الحفاظ على علاقات قوية وشفافية مع مساهميننا.

### ٣-٣ حقوق المساهمين

تعامل مجموعة المستثمرين القطريين كافة مساهميها بأسلوب يتسم بالمساواة.

ويحرص أعضاء مجلس الإدارة على التيقن من تحقيق المساواة بين كافة المساهمين، وتمتعهم بنفس

الحقوق بما يتوافق مع المادة ٢٩ لقانون حوكمة الشركات لهيئة قطر للأسواق المالية.

حماية مساهميننا تمثل أهمية بالغة لمجموعة المستثمرين القطريين، ويؤكد على ذلك النظام الأساسي للشركة التي تمثل للقوانين واللوائح المتعلقة بذلك.

ويحتوي النظام الأساسي لمجموعة المستثمرين القطريين أحكاما توفر ضمانات لكافة المساهمين لممارسة حقوقهم.

وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت مجموعة المستثمرين القطريين سياسة تقدم الحماية للمستثمرين وكذلك الأقليات عند إجراء صفقات كبيرة.

وينبغي أن يحصل المساهمون على كافة المعلومات ذات الصلة والتي قد تؤثر على استثماراتهم.

وبإمكان المساهمين الدخول على موقع الشركة <http://www.qatariinvestors.com> للاطلاع على التقارير المالية الربع سنوية، والتقرير السنوي الذي يتضمن تقرير حوكمة الشركات لمجموعة المستثمرين القطريين، وميثاق مجلس الإدارة، والنظام الأساسي، ومعلومات بشأن فريق الإدارة التنفيذية للشركة

وعلاوة على ذلك، بحسب المادة ٥٧ من النظام الأساسي لمجموعة المستثمرين القطريين، فإن المساهمين الذين يمثلون ٢٥٪ على الأقل من رأس المال يحق لهم الدعوة لعقد جمعية عمومية غير عادية.

بالإضافة إلى ذلك يحق للمساهمين وفقاً للمادة ٣٢ من نظام حوكمة الشركات والذين يملكون ١٠٪ على الأقل من رأس مال الشركة طلب دعوة الجمعية العامة للانعقاد.

ووفقا للمادة ٣٤ من قانون حوكمة الشركات لهيئة قطر للأسواق المالية، فإن التصويت بالوكالة مسموح من أجل ضمان ممارسة المساهمين لحقوقهم.

وبالإضافة إلى ذلك، يقدم أعضاء مجلس الإدارة اقتراحاتهم المتعلقة بتوزيع الأرباح على مساهمي مجموعة المستثمرين القطريين، أثناء الاجتماع السنوي للجمعية العمومية.

مثل هذا التوزيع يُحدد استنادا على أداء الشركة خلال العام.

ويتمتع المساهمون بحق حضور اجتماعات الجمعية العمومية، وتوجيه أسئلة إلى أعضاء مجلس الإدارة، وينبغي أن يحصلوا على إجابات على النحو الذي لا يمثل إجحافا لمصالح الشركة.

حقوق المساهمين التي تتعلق بتوزيع أرباحهم تحدد بموجب النظام الأساسي للشركة.

### ٣-٤ حقوق اصحاب المصلحة

يحرص مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين على التأكد من معاملة كافة المساهمين وأصحاب المصلحة على نحو يتسم بالمساواة دون أي تمييز يعتمد على العرق أو الجنس أو الديانة.

ووضعت سياسات تتعلق بالمكافآت من أجل تحفيز ومكافأة الموظفين الذين يظهرون أداء استثنائيا.

وعلاوة على ذلك، وضعت آليات ملائمة بغية تمكين كافة الموظفين من إبلاغ كبار أعضاء الإدارة التنفيذية عن أية سلوكيات مريبة أو غير أخلاقية أو غير قانونية.

هذه الآلية تتضمن التأكيد على سرية هذا الإبلاغ بحيث لا تؤثر على الموظف المعني بالأمر.

ووفقا لذلك، أسست مجموعة المستثمرين القطريين سياسة الإبلاغ عن المخالفات.

وتحدد هذه السياسة الحماية والإطار اللذين يتضمنان، على سبيل المثال لا الحصر، حق الموظفين في الكشف عن أي تصرف سيء داخل الشركة مثل إساءة استخدام أو الاستخدام غير الملائم لأموال وموارد مجموعة المستثمرين القطريين، أو أية مخالفات جنائية. إلخ.

### ٣-٥ اجتماعات الجمعية العمومية

اجتمع مساهمو مجموعة المستثمرين القطريين في اجتماع جمعية عمومية عادية الأربعاء ٢٢ فبراير ٢٠١٧.

الاجتماع المذكور حدث تحت إشراف ممثلين من وزارة الاقتصاد والتجارة وبحضور المدقق الخارجي لمجموعة المستثمرين القطريين «ديلويت وتوتش».

وأثناء الاجتماع المذكور أنفا، كانت النقاط التالية ضمن الأجندة.

- الاستماع إلى بيان معالي رئيس مجلس الإدارة وتقرير مجلس الإدارة بشأن ممارسات الشركة ووضعها المالي للعام المنتهي في ٣١ ديسمبر وخطة الأعمال لعام ٢٠١٧.

- الاستماع إلى والتصديق على تقرير المدقق الخارجي بشأن بيان الشركة حول الوضع المالي والحسابات المقدمة من مجلس الإدارة للعام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.

- مناقشة وتصديق البيانات المالية للشركة وبيان الدخل للعام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.

- مناقشة توصيات مجلس الإدارة الخاصة بتوزيع الأرباح النقدية على المساهمين بنسبة ١٠٪ من القيمة الإسمية لرأس المال، والتي تمثل ١ ريال قطري للسهم للعام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.

- إعفاء أعضاء مجلس الإدارة من أي التزامات بشأن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.

- تعيين مدقق خارجي للسنة المالية ٢٠١٧ وتحديد أجره.

- مناقشة والتصديق على تقرير حوكمة الشركة لعام ٢٠١٦.

### ٣-٦ متطلبات الإفصاح

على ضوء المادة الرابعة من قانون حوكمة الشركات لهيئة قطر للأسواق المالية، ومن أجل الشفافية الدائمة مع مساهمينا، تلتزم مجموعة المستثمرين القطريين بجميع عمليات الإفصاح المطلوبة وفقا لما يلي:

استنادا على آخر تحديثات ومتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، أجرت مجموعة المستثمرين القطريين تعديلات شملت ما يلي:

- النظام الأساسي
- ميثاق مجلس الإدارة
- ميثاق لجنة التدقيق
- السياسات والإجراءات الداخلية

تحرص مجموعة المستثمرين القطريين دائما على تحديث وتنفيذ المتطلبات الجديدة الصادرة عن الجهات المعنية، من أجل الحماية المستمرة لمصالح الشركة ومساهميها.

وتلتزم مجموعة المستثمرين القطريين بالكشف عن أية انتهاكات يتم ارتكابها خلال السنة المالية، وتقديم أسباب حدوثها والتدابير العلاجية التي تُتخذ لتفادي حدوثها مستقبلا.

وطورت مجموعة المستثمرين القطريين سياسة مكافآت تترجم فلسفة مكافآت الشركة إلى سياسات.

سياسة المكافآت (المنشورة في موقع مجموعة المستثمرين القطريين) تحدد وتوضح خطط المكافآت التي تُطبق على المستويات المختلفة للشركة (تتضمن أعضاء مجلس الإدارة وكبار أعضاء الإدارة التنفيذية).

هذه السياسة تحدد دليلا استرشاديا لمكافآت مجلس الإدارة لضمان العدالة والشفافية.

وتعكس مكافآت أعضاء مجلس الإدارة مصالح مساهمينا والشركة، مع الأخذ في الاعتبار مسائل معينة تتضمن المهام والمسؤوليات المنوط بها.

أصف إلى ذلك، فإن سياسة المكافآت تساعد على تعزيز الأهداف طويلة المدى لحماية مصالح الشركة.

لا ينبغي أن تتجاوز مكافآت مجلس الإدارة ٥٪ من صافي أرباح الشركة بعد خصم الاحتياطات والخصومات القانونية وتوزيع الأرباح على مساهمينا وفقا لما نص عليه المادة ١٨ من قانون حوكمة الشركات لهيئة قطر للأسواق المالية.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة للسنة المالية المقصودة ستتم مراجعتها بواسطة لجنة المكافآت والترشيح.

لجنة المكافآت والترشيح ستقدم ذلك لرئيس مجلس الإدارة لدراسته، على أن يتم تقديم هذا الاقتراح خلال الاجتماع السنوي للجمعية العمومية للموافقة عليه.

مكافآت كبار أعضاء الإدارة التنفيذية سوف تُقترح من خلال لجنة المكافآت والترشيح، مع الأخذ في الحسبان المهام والمسؤوليات المتعلقة بالأهداف والسلطات المفوضة. إلخ.

ويراجع أعضاء مجلس الإدارة مثل هذا الاقتراح للبت في الموافقة عليه، علما بأن أية مكافآت تخصص لكبار أعضاء الإدارة التنفيذية ستتم إدارتها وتسجيلها على أساس شهري.

وفيما يتعلق بكشف تدابير إدارة المخاطر ونظام الرقابة الداخلي للشركة، بما في ذلك الإشراف على الشؤون المالية، والاستثمار، وأية معلومات ذات صلة، فضلا يمكن الرجوع إلى الجزء الخاص بنظام الرقابة الداخلي وإدارة المخاطر.

وفيما يتعلق بالمعلومات ذات الصلة المرتبطة بواجبات اللجنة، فضلا يمكن الرجوع إلى الجزء المتعلق بلجان مجلس الإدارة.

وعلاوة على ذلك، فإن أي توصية ذات صلة يصدرها مجلس الإدارة ستتم مشاركتها وفقا لذلك خلال الاجتماع القادم للجمعية العمومية.

وبالإشارة إلى سياسة كشف الإجراءات التي تتبعها الشركة في تحديد وتقييم وإدارة المخاطر، وتحليل عوامل المخاطر التي تجابه الشركة، ومناقشة الأنظمة الموضوعية لمواجهة تغييرات السوق الجذرية أوغير المتوقعة، فضلا يمكن الرجوع إلى الجزء الخاص بنظام التحكم الداخلي وإدارة المخاطر.

ويؤمن مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين أن عملية تقييم الأداء ضرورية لتعزيز فاعلية مجلس الإدارة.

وخلُص تقييم الأداء الذي تم تنفيذه إلى أن مجلس الإدارة ولجانه ما زالوا فُعالين في الوفاء بمسؤولياتهم على النحو الملائم، وإلى أن كافة أعضاء مجلس الإدارة مستمررون في إظهار مساهمة فعالة خلال اجتماعات مجلس الإدارة.

وركز تقييم أداء مجلس الإدارة التي جرى تنفيذه على عوامل هامة مثل إستراتيجية القيادة، والأداء، والتشكيل، والمهارات، والخبرة، واللجان، والتخطيط، والتنظيم.

وبدأت عملية التقييم من خلال لجنة المكافآت والترشيح، وقدم لها سكرتير مجلس الإدارة التسهيلات المطلوبة.

تقييم الأداء هو عملية هامة للتيقن من التحسن المستمر في أداء مجلس الإدارة، والتأكد من أن

ممارسات مجلس الإدارة تتماشى مع المتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات الدولية.

ووضع مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين أهدافا على مستوى الشركة تتماشى مع رؤية الشركة، والمهمة، والإستراتيجيات.

سعيا وراء تلك الأهداف، تواجه المؤسسة أحداثا وظروفا قد تهدد تحقيقها.

ولكي نخفف من تلك المخاطر، فقد تم تصميم وتنفيذ نظام فعال للرقابة الداخلية.

وأثناء السنة المالية ٢٠١٧، لم تحدث أية انتهاكات لتلك الضوابط بشكل قد يؤثر على الأداء المالي ووضع الشركة.

وأعدت الشركة تقرير حوكمة الشركة هذا بما يتماشى مع قانون حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسي.

ومن ثم، فإن مجموعة المستثمرين القطريين تتمسك وتمثل لكافة اللوائح السوقية القابلة للتطبيق، وقوانين ومتطلبات المكاشفة.

وفيما يتعلق بكشف دعاوى القضائية المرتبطة بمجموعة المستثمرين القطريين بما يتماشى مع المادة ٥٢ من قواعد العروض والأوراق المالية(المؤرخة بتاريخ نوفمبر ٢٠١٠)، قرر مجلس الإدارة أن تتم عملية الكشف عن الدعاوى القضائية لكل حالة على حدة بعد تقييم المخاطر المرتبطة بمصالح الشركة.

ومن ثم، بسبب العدد الكبير من القضايا المرتبطة ببعضها البعض، والتي تدور حول مواضيع مشابهة، فإن مجموعة المستثمرين القطريين تكشف الأحكام النهائية وفقا لذلك.

ولذلك، فإن الكشف عن قضايا مشابهة لن يجلب أي فائدة لمساهمينا أو بحميهم.

بالإشارة إلى كشف المعاملات بين الأطراف ذات الصلة، فضلا يمكن الرجوع إلى المكاشفة المنصوص عليها في بياناتنا المالية.

وعلاوة على ذلك، فقد طورت مجموعة المستثمرين القطريين سياسة تتعلق بالمعاملات بين الأطراف المعنية.

وتتبع هذه السياسة المتطلبات المنصوص عليها في قانون الشركات وكذلك المتطلبات المدرجة في بورصة قطر.

وبهذه السياسة والسياسات الداخلية الأخرى، تستهدف مجموعة المستثمرين القطريين دائما تلبية الأهداف من خلال أفضل الممارسات الاحترافية والحوكمة الجيدة.

**رئيس مجلس الإدارة  
عبد الله بن ناصر المسند**